ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

3 ديسمبر 2024

أسبوع الإبقاء على سعر الفائدة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

13 معلومة مصورة

14 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

14 تيسير التحويلات: كيف يغير إنستا باي المشهد المالي للمصريين المغتربين؟

19 آفاق الاقتصاد المصري في عام 2025: نظرة متفائلة مع تحديات خارجية

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، تراجع صافي الأصول الأجنبية في بنوك مصر، وصندوق النقد يؤكد التزام مصر بسعر صرف مرن، وأبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة عند أعلى مستوى للمرة الخامسة تواليًا، وعلى الصعيد الإقليمي، دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والخليج المراحل النهائية.

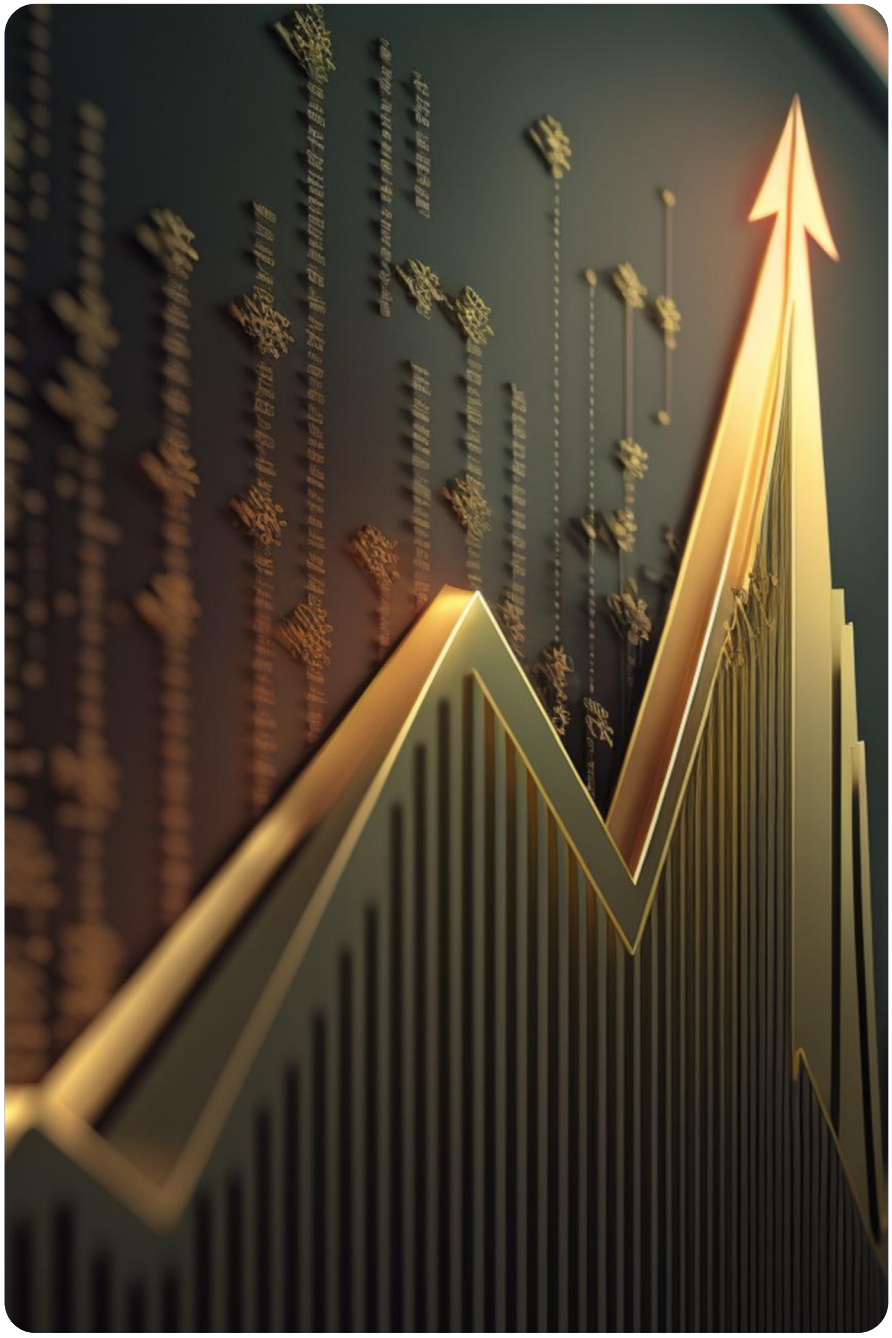

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

سياسة نقدية

- **صافي الأصول الأجنبية في بنوك مصر يعود للتراجع في أكتوبر**

أظهرت بيانات البنك المركزي في مصر تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي -شاملاً البنك المركزي- خلال أكتوبر بنحو 10.7% على أساس شهري، إلى نحو 9.2 مليار دولار. ويتم تعريف صافي الأصول الأجنبية أنه ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

- **صندوق النقد: مصر تؤكد التزامها بسعر صرف مرن**

أفادت بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر بأن البنك المركزي «أكد التزامه بالحفاظ على نظام سعر الصرف المرن» لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، مشيدة في الوقت ذاته بالإصلاحات الرئيسية التي نفذتها مصر للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولفت بيان صادر عن الصندوق في ختام زيارة البعثة بقيادة إيفانا فلادكوفا هولار، إلى «إحراز تقدم كبير» في المناقشات بين الحكومة والصندوق، نحو استكمال المراجعة الرابعة بموجب برنامج دعم الاقتصاد المصري الموسع بقيمة 8 مليارات دولار، الذي أُقر في مارس الماضي.

- **الجنيه المصري يتقهقر لأقل سعر منذ مارس مع استمرار مراجعة صندوق النقد**

هبط سعر صرف الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ خفض قيمته في مارس، وسط عمليات بيع واسعة النطاق في الأسواق الناشئة، وزيادة الطلب المحلي على الدولار.

يُتداول الجنيه حالياً عند 49.8 تقريباً مقابل الدولار، وهو أضعف مستوى له منذ أن سمحت مصر بهبوطه بنحو 40% في محاولة لجذب التمويل الأجنبي ووقف أزمة اقتصادية دامت عامين.

- **مصر تبقي أسعار الفائدة عند أعلى مستوى للمرة الخامسة تواليًا**

أبقى البنك المركزي المصري، خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية السابع لهذا العام اليوم الخميس، على أسعار الفائدة دون تغيير عند أعلى مستوى تاريخي، للمرة الخامسة على التوالي، بما يتماشى مع توقعات السوق.

ويبلغ عائد الإيداع 27.25% وسعر الإقراض 28.25% لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري 27.75%.

- **نمو قياسي بأرباح بنوك البورصة المصرية في أول 9 أشهر من 2024**

قفزت أرباح 10 بنوك مدرجة في بورصة مصر بنحو 83.5% خلال أول 9 أشهر من العام الجاري على أساس سنوي لتتجاوز 104 مليارات جنيه بدعم من زيادة أسعار الفائدة وتراجع قيمة العملة المصرية، بحسب القوائم المالية للبنوك التي حللتها «الشرق».

وتضم قائمة البنوك المقيدة ببورصة مصر: البنك التجاري الدولي مصر، وقطر الوطني، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وكريدي أغريكول، والتعمير والإسكان، وفيصل الإسلامي، وقناة السويس، والبركة، والمصرري لتنمية الصادرات، والمصرري الخليجي، فيما جرى استبعاد نتائج أعمال الشركة المصرفية العربية الدولية لأنها تصدر بالدولار.

سياسة مالية

- **مصر تطرح صكوكاً سيادية بالجنيه في الربع الأول 2025**

تعتزم مصر طرح صكوك سيادية بالعملة المحلية لأول مرة في الربع الأول من 2025، وفق تصريحات وزير المالية المصرري أحمد كجوك. كانت مصر باعت في فبراير 2023 صكوكاً سيادية، هي الأولى في تاريخها، بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 3 سنوات. كما باعت أول سندات خضراء سيادية بالمنطقة بقيمة 750 مليون دولار في سبتمبر 2020، وبلغت تغطية الطرح حينها نحو 5 أضعاف المبلغ المطلوب.

EGX
The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

وتأتي هذه الخطوة وسط سعي مصر لتمويل عجز الموازنة الكلي في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها البلاد، بدءاً بالأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على ارتفاع أسعار السلع والسياحة، ومروراً بالاضطرابات السياسية في المنطقة وتبعاتها التي أدت إلى فقدان إيرادات دولارية من دخل قناة السويس.

قطاع الاتصالات

- **شبكات الجيل الخامس في مصر جاهزة والشركات تنتظر إشارة الإطلاق**

أنهت شركات الاتصالات في مصر تجهيز شبكاتها للجيل الخامس، وأصبحت مستعدة لتقديمها فور إطلاق إشارة بدء التشغيل التجاري من قبل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، ويتوقع أن يكون ذلك في الربع الأول من العام القادم.

كانت شركات «فودافون مصر» التابعة لمجموعة شركات «فوداكوم» الجنوب أفريقية، و«أورنج مصر» التابعة لمجموعة «أورنج» الفرنسية، و«إي آند مصر» التابعة لمجموعة «e&» الإماراتية، وقّعت في أكتوبر الماضي، عقود رخص تشغيل خدمة الجيل الخامس في مصر مقابل 150 مليون دولار للرخصة ولمدة 15 عاماً.

وحصلت «المصرية للاتصالات» مطلع العام على رخصة تشغيل الخدمة، بقيمة 150 مليون دولار ولمدة 15 عاماً أيضاً، لتكون أول شركة في البلاد تنال هذا الامتياز.

قطاع الطاقة

- **«شل» تزود مصر بـ 170 مليون قدم غاز إضافية يومياً قبل نهاية العام**

تعتزم شركة «شل مصر» للطاقة رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي في مصر بواقع 170 مليون قدم مكعبة يومياً بنهاية ديسمبر المقبل، من مواقع بالمياه العميقة غرب دلتا النيل، وتنفذ مصر بالتعاون مع «شل» و«بتروناس» الماليزية حالياً أعمال تطوير 3 حقول بمنطقة غرب الدلتا البحرية، و«تمت إضافة إنتاج بواقع 40 مليون قدم مكعبة يومياً في أكتوبر الماضي ونحو 65 مليون قدم مكعبة يومياً في نوفمبر الجاري، على أن تتم إضافة 65 مليون قدم مكعب يومياً في ديسمبر المقبل».

قطاع الزراعة

- **تحالف صيني مصري يسعى لزراعة مليون فدان بنحو 7 مليارات دولار**

شكل مستثمرون صينيون مع القطاعين الخاص والحكومي في مصر، تحالفاً استثمارياً لإنشاء مجمّع زراعي متكامل على مساحة مليون فدان بمحافظة الوادي الجديد، التي تمثل 44% من مساحة مصر الكلية، باستثمارات تقدر بنحو 7 مليارات دولار، بحسب محمد علاء، أمين عام مؤسسة رجال الأعمال المصريين الصينيين.

وأضاف أن «المرحلة الأولى من المشروع ستتضمن زراعة 1000 فدان؛ تنتهي في سبتمبر 2025، وباقي المراحل ستتم مناقشتها

قريباً مع رئيس الوزراء المصري، حيث لم يُحدّد برنامج تنفيذها بعد، موضحاً أن «المشروع تدعمه الحكومة الصينية، ويموّله القطاع الخاص من أصحاب الشركات الصينية، لزراعة عدة محاصيل استراتيجية أبرزها القمح والذرة وفول الصويا وعباد الشمس، إلى جانب بعض أنواع الفاكهة بغرض التصدير إلى أوروبا».

الاستثمار

- **قطر تبدي اهتمامها بمشروع استثماري على ساحل مصر الشمالي**

تعتزم مصر وقطر تعزيز التعاون في عدد من المجالات خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك مشروع استثمار عقاري «مهم» على ساحل مصر على البحر الأبيض المتوسط، وفق رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي.

«هناك طلب من الجانب القطري بشأن فرص استثمارية في قطاع السياحة والضيافة في منطقة الساحل الشمالي، والحكومة المصرية ترحب بهذه الرغبة من الأشقاء القطريين»، بحسب تصريحات مدبولي في بيان بعد جلسة مباحثات موسعة لمناقشة سبل دعم التعاون المشترك التي ترأسها مع رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني.

إقليميًا

- **اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والخليج بالمراحل النهائية**

قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، الجمعة، إن مفاوضات دول المجلس مع الصين بشأن اتفاقية التجارة الحرة

وصلت إلى المرحلة النهائية. وأضاف البديوي إنه يأمل في إنجاز الاتفاقية في ديسمبر، أو في «المستقبل القريب».

ويأمل الجانبان أن تسهم اتفاقية التجارة الحرة في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الصين.

عالميًا

- **توقعات بخفض بنوك أفريقيا المركزية للفائدة قبل بدء رئاسة ترامب**

يُتوقع أن تخفض معظم البنوك المركزية في أفريقيا أسعار الفائدة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، وسط القلق من التضاؤل المحتمل لفرص التيسير النقدي بعد تولي دونالد ترامب منصب رئيس الولايات المتحدة رسمياً.

وتشير التوقعات إلى أنه من بين 14 بنكاً مركزياً ستُصدر قرارات بشأن أسعار الفائدة، هناك 8 منها قد تقرر خفضها، ويشمل ذلك بنوك جنوب أفريقيا وكينيا، فيما قد تُبقي 5 منها على أسعار الفائدة دون تغيير، مع تقديرات بأن تكون نيجيريا الدولة الوحيدة التي سترفع أسعار الفائدة.

معلومة مصورة

G20

القوة الاقتصادية لمجموعة العشرين

عدد الأعضاء	19 دولة
حجم اقتصادات المجموعة	89 تريليون دولار
66%	من عدد سكان العالم
حصتها من التجارة العالمية	23 تريليون دولار

مقالات تحليلية

تيسير التحويلات: كيف يغير إنستا باي المشهد المالي للمصريين المغتربين؟

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد الشمول المالي أحد المفاهيم الأساسية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي. في مصر، يمثل الشمول المالي خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية.

الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية المتنوعة لجميع فئات المجتمع عبر قنوات رسمية بجودة وتكلفة مناسبة، مع ضمان حماية حقوق المستفيدين. يهدف هذا المفهوم إلى تمكين الأفراد من إدارة أموالهم بشكل فعّال. يُعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، وخاصة الهدف المرتبط بتحقيق اقتصاد متنوع وتنافسي، حيث تسعى الدولة لتحقيق التكامل بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز الشمول المالي.

تستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصةً للمواطنين في المناطق الريفية والنائية. كما تسعى إلى تحسين الثقافة المالية للمواطنين وتعزيز قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى وضع أطر قوية لحماية العملاء في القطاع المالي والمصرفي.

انطلاقة جديدة لتعزيز الشمول المالي

أنشأ البنك المركزي قاعدة بيانات الشمول المالي، مصنفة حسب النوع للأفراد، مستخدماً الرقم القومي كمرجع لجمع البيانات من البنوك ومقدمي الخدمات المالية، بما في ذلك البريد المصري. وتظهر المؤشرات في قاعدة البيانات زيادة ملحوظة في معدلات الشمول المالي بين عامي 2016 وحتى يونيو 2022، حيث بلغت نسبة النمو 131%، ليصل عدد المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية إلى 39.6 مليون، أي ما يعادل 60.6% من إجمالي المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 16 سنة فأكثر، والذين بلغ عددهم 65.4 مليون حسب تقديرات السكان لعام 2022.

أجري البنك المركزي المصري محادثات متقدمة مع البنوك المركزية في السعودية والإمارات والأردن لتيسير التحويلات المالية إلى حسابات العملاء في مصر عبر تطبيق «إنستا باي» من خلال الهواتف المحمولة عام 2023، لتنفيذه في عام 2024. حيث يهدف البنك المركزي إلى تسهيل عمليات التحويل للمصريين المقيمين في الخارج، بتفعيل استقبال الحوالات الواردة وإضافتها لحظيًا من

السعودية والخليج إلى مصر خلال شهرين إلى حساب العملاء في كافة البنوك عبر شبكة المدفوعات اللحظية «انستاباي».

لن تقتصر خدمات استقبال التحويلات الخارجية على البنوك التقليدية فحسب، بل ستقوم شركات التكنولوجيا المالية أيضًا بتقديم هذه الخدمات، مما يسهم في توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمستخدمين. في إطار هذه المبادرة، تم العمل على إنشاء نظام متكامل يتعلق بتلك الخدمة، مما يضمن سهولة وفعالية في إجراء التحويلات.

علاوة على ذلك، تم توقيع شراكات استراتيجية مع البنوك المركزية الخليجية لتسهيل هذه الخدمة وتعزيز التعاون الإقليمي. وقد تم الاتفاق مع عدد من البنوك لإتاحة هذه الخدمة، ومن بينها «مصرف الراجحي» في المملكة العربية السعودية، مما يساهم في تعزيز الثقة وزيادة الاستخدام عبر الشبكة البنكية.

وبالنسبة لعمولات عمليات التحويل، سيتم تحديدها بناءً على العملة المستخدمة وكذلك الدولة التي يُجري منها التحويل، مما يضمن عدالة في التعاملات المالية. ومن المقرر أن تُستقبل التحويلات الخارجية بالعملة المحلية، مما يسهل عملية التحويل ويعزز من استفادة الأفراد والشركات من تلك الخدمة الجديدة.

عائدًا اقتصاديًا

انتشر التطبيق بشكل كبير بين عملاء البنوك، لا سيما أنه يقدم خدماته مجانًا حتى نهاية العام الحالي. حيث إنه المستهدف

بنهايـة العـام الجـاري 2024 الوصـول بحجـم المعـاملات الماليـة عبـر تطبيـق انتسـاباي إلـى 1.5 تريليـون جنيـه، مشـيرا إلـى أن عـدد عـملاء انسـتاباى تضاعـف إلـى.11.5 مليـون عميـل وحجـم التعـاملات ارتفـع مـن 400 مليـون إلـى 1.2 تريليـون جنيـه. ويفـرض تطبيـق «إنسـتا بـاي» حـدودًا علـى التحـويلات الماليـة، حيـث يحـدد قيمـة المعاملـة الواحـدة بحـد أقصـى 70 ألـف جنيـه، وسـقفًا يوميًـا يبلـغ 120 ألـف جنيـه، مـع حـد أقصـى للتحويـل 70 ألـف جنيهًـا للمعاملـة الماليـة الواحـدة، و120 ألـف جنيـه حـد الخصـم اليومـي و400 ألـف جنيهًـا حـد الخصـم الشـهري مـن البنـك الواحـد، وذلـك بمـا يتفـق مـع حـدود المعـاملات الماليـة للبنـوك العاملـة فـي مصـر.

وبذلـك القرار من الممكن ضمان شـريان شـرعي جديـد لتدفق العملات الأجنبيـة وخاصـة الـدولار والعـملات العربية وذلك يضمن ضـخ العملات الأجنبيـة في البنـوك المصرية وتحويـل قيمتها بالجنيه للمسـتلم وذلك يقلـل اعتمـاد المصرييـن فـي الخـارج علـى الوسـطاء والقضـاء بشـكل كبيـر علـى احتمالية ظهور السـوق الموازية وزيـادة الاحتياطي النقدي الأجنبـي حيـث أن تحويلات العاملين بالخارج تسـتحوذ على نسـبة كبيرة مـن الاحتياطـي النقـدي الأجنبـي حيـث ارتفعـت تحـويلات المصرييـن العامليـن بالخـارج خلال الـ 8 أشـهر الأولـي مـن عـام 2024 (ينايـر حتـى أغسـطس 2024) بمعـدل 36.4% لتسـجل 18.1 مليـار دولار مقابـل نحـو 13.3 مليـار دولار خلال نفـس الفتـرة مـن عـام 2023. وتصاعـدت تحـويلات المصرييـن العامليـن بالخـارج خلال شـهر أغسـطس 2024 للشـهر السـادس علـى التوالـي بمعـدل 65.5% لتسـجل نحـو 2.6 مليـار دولار (مقابـل نحـو 1.6 مليـار دولار خلال شـهر أغسـطس 2023).

حيـث يتركـز نحـو 5 ملاييـن مصـري فـي الـدول العربيـة، وبلغـت قيمـة تحـويلات المصرييـن العامليـن بالـدول العربيـة بنحـو 14.3 مليـار دولار

بنهاية العام المالي 2023/2022، بينما كانت 21.5 مليار دولار خلال عام 2022/2021 كما كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تصدر المملكة العربية السعودية قائمة أعلى الدول العربية في قيمة تحويلات المصريين بها خلال العام المالي 2023/2022، حيث بلغت قيمة تحويلات العاملين بها نحو 8.3 مليار دولار. وأضافت بيانات الجهاز، أن دولة الإمارات العربية جاءت في المركز الثاني في قائمة الدول الأعلى تسجيلا لتحويلات المصريين بالخارج، بواقع 2.1 مليار دولار، يليها دولة الكويت بقيمة 2 مليار دولار، ثم قطر بنحو 940.6 مليون دولار، وأخيرا الأردن 415.3 مليون دولار.

في الختام، قرار البنك المركزي المصري بالسماح للمصريين بالخارج بتحويل أموالهم عبر تطبيق «انستاباي» يُعد خطوة إيجابية في المرحلة الحالية. هذا الإجراء سيشجع المصريين العاملين بالخارج على تحويل أموالهم إلى ذويهم داخل مصر عبر الطرق الرسمية، مما يساعد في القضاء على السوق السوداء ويوحد سعر صرف الدولار. كما أن هذه التيسيرات التي يوفرها التطبيق من تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف ستعزز من حجم التحويلات من الخارج. هذا الأمر يُعد دليلاً على الطفرة الرقمية غير المسبوقة التي شهدها القطاع المصرفي المصري، مما يساعد في تصدر مصر قائمة الدول الناجحة في مجال التحول الرقمي.

مقالات تحليلية

آفاق الاقتصاد المصري في عام 2025: نظرة متفائلة مع تحديات خارجية

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد العالم تحولات جذرية، وتأتي انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة لتضيف المزيد من التعقيد والغموض للمشهد العالمي. فوز دونالد ترامب بولاية ثانية يفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة، بعضها متوقع والآخر مفاجئ. عام 2025؛ عامٌ يحمل في طياته قدرًا كبيرًا من الغموض والتحدي. فبعد أن أزاحت الانتخابات الأمريكية الأخيرة الستار عن مستقبلٍ غير مؤكد، أصبح العالم بأسره يتساءل: ماذا يحمل لنا العام الجديد؟ هل سنشهد عصرًا جديدًا من الازدهار والتعاون، أم أننا سنغرق في فوضى وتوترات جديدة؟

في هذا السياق، أصدرت مجلة الإيكونوميست أحدث تقاريرها بعنوان « عشرة اتجاهات تجارية لعام 2025، وتوقعات لـ 15 صناعة»، وذلك في نوفمبر 2024؛ والذي يقدم استشراف لأبرز عشر اتجاهات تجارية كبرى تواجه العالم عام 2025 وتوقعات نمو خمسة عشر صناعة رئيسة حول العالم. حيث يشهد عام 2025 تحولات متسارعة، إذ يتزامن صعود الذكاء الاصطناعي وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة مع تحديات مثل شيخوخة السكان

والتوتـرات الجيوسياسـية، ممـا يخلـق بيئـة اقتصاديـة متقلبـة تتسـم بتضخـم منخفـض ونمـو بطـيء نسـبيًا فـي العـام 2025يبلـغ نحـو 2.5%فقـط. مـع توقعـات بتعزيـز أوضـاع الاقتصـادات الأوروبيـة، لكـن الأسـواق الناشـئة سـتكون مسـتقرة بسـبب الحواجـز التجاريـة وتغيـر المنـاخ والعقبـات التكنولوجيـة. سـينخفض التضخـم وأسـعار الفائـدة، لكـن الديـون العامـة المرتفعـة وميزانيـات الدفـاع سـتحد مـن قـدرة الحكومـات علـى الإنفـاق.

كمـا يشـير أحـدث تقريـر لصنـدوق النقـد الدولـي الصـادر فـي أكتوبـر 2024 إلـى توقعـات النمـو الاقتصـادي العالمـي والـذي سـوف يشـهد نمـوا أكثـر اسـتقرارًا، ولكنـه أبطـأ مـن المتوقـع بنحـو 3.2%. وتُظهـر التوقعـات تباينًـا واضحًـا بيـن الاقتصـادات، حيـث شـهدت الولايـات المتحـدة رفعًـا فـي التوقعـات، بينمـا شـهدت أوروبـا والاقتصـادات الناميـة الأخـرى، لا سـيما فـي الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى وإفريقيـا جنـوب الصحـراء، خفضًـا فـي التوقعـات بسـبب عوامـل مثـل الصراعـات والظواهـر المناخيـة. علـى النقيـض مـن ذلـك، شـهدت آسـيا الصاعـدة نمـوًا قويًـا مدفوعًـا بالاسـتثمارات فـي الـذكاء الاصطناعـي. ورغـم تراجـع التضخـم العالمـي، لا يـزال التضخـم فـي قطـاع الخدمـات يشـكل تحديًـا.

وبنـاء عليـه يأتـي هـذا المقـال ليحـاول استشـراف الافـاق المسـتقبلية للاقتصـاد المصـري فـي عـام 2025 فـي ظـل التحـولات العالميـة والإقليميـة المتسـارعة. يحمـل عـام 2025 فـي طياتـه العديـد مـن التوقعـات والآمـال، حيـث تسـعى مصـر إلـى تعزيـز مكانتهـا الاقتصاديـة الإقليميـة والدوليـة. فـي هـذا المقـال، سنسـتعرض أبـرز تحديـات وفـرص العـام الجديـد التـي تواجـه الاقتصـاد المصـري، مـع التركيـز علـى القطاعـات الحيويـة التـي ستشـكل مسـتقبل الاقتصـاد.

أبرز التوقعات امام الاقتصاد المصري في 2025:

يشهد الاقتصاد المصري، كغيره من الاقتصادات العالمية، تحولات متسارعة تأثر بها بشكل كبير التطورات العالمية المتلاحقة. فبينما تسعى مصر جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، تواجه تحديات عديدة تتطلب اتخاذ قرارات حكيمة واستراتيجيات مبتكرة. ويمثل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي تحديين مترابطين يشكلان محور اهتمام صناع القرار في مصر. فمن جهة، يسعى الاقتصاد المصري لتحقيق نمو مستدام يوفر فرص عمل ويحسن مستوى معيشة المواطنين، ومن جهة أخرى، يتطلب هذا النمو السيطرة على معدلات التضخم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

- **فيما يخص معدلات التضخم:**

يشكل التضخم أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري حاليًا، حيث يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين ويزيد من تكاليف الإنتاج. ورغم التوقعات بتراجع التضخم تدريجيًا خلال العام المقبل، إلا أن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على مسار هذا التراجع. حيث يتوقع الصندوق أن يصل معدل التضخم في مصر إلى 21% بحلول عام 2025، وهو تحسن مقارنة بالتقديرات السابقة، ولكن لا يزال مستوى مرتفعًا.

يعود ارتفاع التضخم إلى عدة عوامل، منها: زيادة أسعار الطاقة العالمية، والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار السلع الأساسية، مع تحرير قيمة الجنيه المصري، وفي المقابل تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة للسيطرة على التضخم، من خلال

رفع أسعار الفائدة، مع ضبط الإنفاق الحكومي ووضع ضوابط على أسعار السلع المحلية.

- **فيما يخص توقعات النمو الاقتصادي:**

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.1% في عام 2025. وهذا يشير إلى تعافي الاقتصاد المصري تدريجيًا بعد الأزمة التي تسبب فيها جائحة كورونا.

صرحت وكالة رويترز أن النمو الاقتصادي في مصر سيرتفع إلى 4.0% في العام الذي ينتهي في يونيو 2025 مع انتهاء إجراءات التقشف المفروضة بموجب برنامج صندوق النقد الدولي. كما تنبأ أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7% في 2026/2025 و5.3% بحلول 2027/2026.

العوامل التي تدعم هذا التوقع؛ النجاح في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى الانتعاش المتوقع لقطاع السياحة، مع توقعات بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **فيما يخص توقعات الطاقة في عام 2025 وتأثيراتها على الاقتصاد المصري:**

يتوقع بنك جولدمان ساكس مخاطر قد تدفع أسعار برنت للصعود على المدى القريب، مع احتمال ارتفاع الأسعار إلى نطاق 85 دولارا في النصف الأول من عام 2025 إذا انخفض المعروض من إيران

بمقدار مليون برميل يوميا بسبب فرض عقوبات أكثر صرامة، ثم أشار البنك في توقعاته إلى احتمال تراجع متوسط سعر خام برنت 76 دولارا للبرميل في عام 2025، لكنه خفض توقعاته لعام 2026 إلى 71 دولارا للبرميل في ظل فائض قدره 0.9 مليون برميل يوميا.

كما توقعت مجموعة «سيتي غروب» إن متوسط سعر النفط قد ينخفض إلى 60 دولارا للبرميل في 2025 بسبب انخفاض الطلب وزيادة العرض من الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وفي المقابل تتوقع وحدة الاستخبارات البريطانية التابعة لمجلة الإيكونيميست أن تستمر أوبك+ في خفض الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار عند نحو 77 دولارًا للبرميل. وستعمل الصين والهند وكوريا الجنوبية على توسيع استخدام المفاعلات النووية الخالية من الكربون. حيث ستوفر مصادر مثل الطاقة الشمسية والرياح سدس الكهرباء عالميًا.

جدير بالإشارة أن انخفاض أسعار النفط العالمية سوف تحقق لمصر مكاسب وفوائض مالية خاصة في تكلفة دعم الموارد البترولية والذي يبلغ نحو 134.150 مليار جنيه؛ فقد حددت الحكومة سعر برميل نفط «برنت» المرجعي في مشروع الموازنة الجديدة عند 82 دولارًا في موازنة عام 2024/ 2025.

الخلاصة؛ في لحظةٍ تتقاطع فيها أحلام المستقبل مع مخاوف الحاضر، تطل علينا سنة 2025 كعامٍ حاسمٍ ومليء بالتناقضات. فبينما نقف على أعتاب عصرٍ جديدٍ من التكنولوجيا والابتكار، فإننا نجد أنفسنا نستعيد شبح الماضي، مع عودة شخصية مثيرة للجدل إلى الواجهة السياسية العالمية. هذا التحول الجذري في المشهد السياسي الأمريكي سيؤثر بشكل كبير على مسار الأحداث العالمية،

ممـا يثيـر تسـاؤلات حـول مسـتقبل العلاقـات الدوليـة، والاقتصـاد العالمـي، والتكنولوجيـا. فهـل سنشـهد عصـرًا جديـدًا مـن الازدهـار والتعـاون، أم أننـا سـنغرق فـي فوضـى وتوتـرات جديـدة؟

يشـهد الاقتصـاد المصـري فـي عـام 2025 تحديـات وفرصًـا متسـاوية. مـن خلال الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة، وتشـجيع القطـاع الخـاص، وتنويـع مصـادر الدخـل، يمكـن لمصـر تحقيـق نمـو اقتصـادي مسـتدام وتحسـين مسـتوى معيشـة المواطنيـن.

علـى الرغـم مـن التحديـات، هنـاك تفـاؤل حـذر بشـأن تراجـع التضخـم فـي مصـر خلال العـام المقبـل. ومـع ذلـك، فـإن تحقيـق هـذا الهـدف يتطلـب اسـتمرار الجهـود الحكوميـة، وتعـاون القطـاع الخـاص، وتكاتـف المجتمـع. كمـا يجـب علـى الحكومـة أن تكـون مسـتعدة للتكيـف مـع التطـورات العالميـة والمحليـة، واتخـاذ الإجـراءات اللازمـة للحفـاظ علـى اسـتقرار الأسـعار.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg